الأمم المتحدة

A/57/6 (Prog. 14)

الجمعية العامة

Distr.: General
15 April 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

البرنامج ١٤
التنمية الاقتصادية في أفريقيا

١ - تحكم الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ، وأساليب التقييم إعداد الخطة المتوسطة الأجل وشكلها ومحتواها وتنقيحاتها (ST/SGB/2000/8).

٢ - وينص البند ٤-١٣، في جملة أمور، على أن تنقح الخطة المتوسطة الأجل، حسب الحاجة، كل سنتين لكي تشتمل على التغييرات المطلوبة في البرامج، وعلى أن تكون التنقيحات المقترحة تفصيلية حسب الاقتضاء لكي تشتمل على الآثار المترتبة في البرامج على القرارات والمقررات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية والمؤتمرات الدولية منذ اعتماد الخطة.

٣ - التنقيحات المقترحة في المرفق للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ هي كما يلي: تعديل التوجه العام (الفقرة ١٤-٢) والفقرة الفرعية ١ (الفقرات ١٤-٩ إلى ١٤-١١)، والفقرة الفرعية ٢ (الفقرات ١٤-١٣ إلى ١٤-٥)، والفقرة الفرعية ٣ (العنوان)، والفقرة الفرعية ٤ (الفقرات ١٤-٢٠ إلى ١٤-٢٣)، والفقرة الفرعية ٥ (الفقرات ١٤-٢٥ إلى ١٤-٢٧)، والفقرة الفرعية ٦ (الفقرات ١٤-٢٨ إلى ١٤-٣١)، والفقرة الفرعية ٨ (الفقرات ١٤-٣٦ إلى ١٤-٣٩). وإضافة فقرة جديدة ٩ بعنوان ''تخطيط التنمية وإدارتها''.

٤ - وتتمثل التنقيحات في الولايات الجديدة التالية التي وضعتها الهيئات التشريعية منذ اعتماد الخطة المتوسطة الأجل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠:

140502 130502 02-33528 (A)
0233528

(أ) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، وخطة تنفيذه (A/56/326)؛

(ب) وثيقة التوافق وخطة العمل الأفريقيتين: مسؤولية القيادات في العمل من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اللتين اعتمدهما منتدى التنمية الأفريقية الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛ وإعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى، الذي اعتمدته منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر القمة الذي عقدته في نيسان/أبريل ٢٠٠١، ورحب به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إعلانه الوزاري (انظر أدناه)، وقرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٨٣٢ (د-٣٣) بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا؛

(ج) الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه الرفيع المستوى عام ٢٠٠١ بشأن دور الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (انظر A/56/3، الفصل الثالث)؛

(د) إعلان وبرنامج عمل بروكسل بشأن أقل البلدان نموا، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في أيار/مايو عام ٢٠٠١ (A/56/297 و Corr.1)؛

(هـ) قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٨٣٧ (د-٣٤) بشأن وضع المبادرة الأفريقية الجديدة التي أعيدت تسميتها بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، بلوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١ (انظر A/56/457، المرفق الأول، (AHG/Decl.1 (XXXVII))، والإعلان الوزاري ذا الصلة الذي يطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن توفر الدعم الموضوعي والتقني لتنفيذ المبادرة (انظر E/2001/39، الفصل الرابع).

٥ - وسوف تستعرض لجنة المتابعة الوزارية المنبثقة عن مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التنمية والتخطيط التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا التنقيحات المقترحة في غضون أيار/مايو ٢٠٠٢.

٦ - وقد اعتمدت الجمعية العامة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ في قرارها ٥٥/٢٣٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وصدرت بوصفها الوثيقة A/55/6/Rev.1، وترد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في الوثائق A/56/6 و Corr.1 و Add.1 و 2 (مقدمة، الأبواب ١-٣٣ وأبواب الإيرادات ١-٣). وقامت الجمعية العامة بتنقيحها والموافقة عليها في قراريها ٥٦/٢٥٣ و ٥٦/٢٥٤ المؤرخين ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٧ - وفي التنقيحات المقترحة، يظهر النص الجديد المراد إدخاله بحروف داكنة، ويظهر النص المراد حذفه مشطوبا. ويرد شرح لهذه التغييرات بحروف مائلة بين معقفين.

المرفق

التنقيحات المقترحة للبرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية في أفريقيا

التوجه العام

١٤-٢ ورغم أن كثيرا من الاقتصادات الأفريقية ظلت تنمو منذ منتصف التسعينات، مقارنة بالركود الذي شهدته في العقد الماضي، فإن معدل هذا النمو ليس كافيا لبلوغ أهداف الحد من الفقر التي حددها مؤتمر القمة الاجتماعي. ولهذا تتمثل التحديات الرئيسية الماثلة أمام مقرري السياسات في تدعيم الإصلاحات الاقتصادية والإسراع بالنمو الاقتصادي ومواصلته. ويتمثل الهدف العام لهذا البرنامج، الذي ستنفذه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في مساعدة البلدان الأفريقية على مواجهة تلك التحديات، وذلك بتعميق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتعجيل بالتنمية وتعزيزها، **تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، وإعلان وبرنامج عمل بروكسل بشأن أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في أيار/مايو ٢٠٠١.** [عُدلت لتعكس البيان الوزاري المتعلق بالمبادرة الأفريقية الجديدة الذي اعتمدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠١، وإعلان أبوجا؛ وإعلان وبرنامج عمل بروكسل (*A/56/297*) في أيار/مايو ٢٠٠١].

البرنامج الفرعي ١
تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية

الاستراتيجية

١٤-٩ شعبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية هي المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وسيجري اتباع الاستراتيجية التالية:

(أ) في مجال تحليل سياسات الاقتصاد الكلي سيجري رصد الاتجاهات الاقتصادية في المنطقة، كما سيتم وضع مؤشرات لقياس مدى استدامة السياسات العامة والأداء الاقتصادي للدول الأعضاء. **وستولى عناية خاصة إلى مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.** وتحقيقا لهذه الغاية، سيتخذ الدعم شكل إعداد دراسات قطرية وورقات بحثية وورقات تجميعية تحليلية وحلقات دراسية ومؤتمرات وتقديم المشورة التقنية، وستتضمن هذه المشورة التقنية مساعدة الدول الأعضاء على وضع سياسات مناسبة استجابة للتطورات الإقليمية والعالمية الراهنة والطارئة؛ ووضع أو تعزيز الإطار المؤسسي لإدارة اقتصادية أفضل؛ وتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين بلدان المنطقة؛[عُدلت لتعكس البيان الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بالمبادرة الأفريقية الجديدة].

(ب) في مجال السياسة الاجتماعية والحد من الفقر سيجري بصفة مستمرة رصد وتحليل التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الإقليمية والعالمية للتنمية الاجتماعية. وستتضمن المساعدة المقدمة في هذا الصدد إعداد دراسات قطرية، وإجراء بحوث وتحليلات، وعقد حلقات دراسية بشأن السياسة العامة، وعقد مؤتمرات، وتوفير المشورة التقنية، بما في ذلك التدريب لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وسيتضمن أحد العناصر الهامة من عناصر الجهد المبذول في هذا المجال اتخاذ تدابير للدعوة لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر، مع التركيز بوجه خاص على زيادة فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل، بما في ذلك دعم أنشطة القطاع غير الرسمي، وبرامج تطوير وإكساب المهارات لتمكين الفقراء،

وتحسين الطريقة التي تقدم بها الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تستهدف أضعف الفئات والفئات المحرومة. **وفي إطار الجهد الرامي إلى تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء بشأن أفضل الممارسات في مجال الحد من الفقر، ستعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعات فريق التعلم المعني بورقات استراتيجية الحد من الفقر بوصفها منتديات منتظمة تتيح لمقرري السياسات والخبراء الأفارقة أن يناقشوا قضايا الحد من الفقر؛ وستقدم الدعم لرصد عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر على الصعيد القطري؛ كما ستنشئ منتدى على الإنترنت لنشر المعلومات المتعلقة بأفرقة التعلم ~~وتوعية~~** [الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي]

وعلاوة على ذلك، سيجري الاضطلاع بعدد من الأنشطة لتوعية مقرري السياسات، والأهم من ذلك توعية المجتمعات المحلية على المستوى الشعبي، بالتحديات التي يمثلها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأوبئة كالملاريا، وذلك للتشجيع على رسم سياسات مناسبة على الصعيدين الوطني والإقليمي. **وسوف يتم إنشاء وحدة جديدة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نطاق شعبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بوصفها مركزا للتنسيق في هذا الميدان داخل اللجنة، وستناط بها ثلاث مهام رئيسية هي: تعميم مراعاة المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز في عمل اللجنة؛ ورصد تنفيذ إعلان أبوجا، ومبادرة الاتحاد الأفريقي المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتعزيز شراكة اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية من أجل مكافحة هذا الوباء.** [عُدل النص ليعكس الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرار اللجنة ٨٣٢ (د- ٣٣) بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا؛ وإعلان أبوجا]**.**

(ج) وفي ميدان التنمية الإحصائية سيركز الاهتمام على تعزيز الهياكل الأساسية والقدرات الإحصائية على جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها ونشرها في أفريقيا. وسوف تولى عناية خاصة لتحديد نطاق الفقر والتقدم المحرز من أجل بلوغ أهداف الألفية، وتشجيع واستخدام بيانات أفضل من أجل تنسيق أفضل في ميدان القضاء على الفقر. وعلاوة على ذلك، سوف تجرى دراسات وتعقد حلقات عمل لتحسين كم ونوع البيانات الضرورية لتحليل السياسات واتخاذ القرارات سعيا إلى بلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والوفاء بالاحتياجات التي ينصان عليها في مجال البيانات. وتشمل الأنشطة ذات الصلة مواءمة وتنسيق البرامج والأساليب والمفاهيم والمعايير؛ ووضع نظم معلومات وطنية ودون إقليمية وإقليمية والربط فيما بينها عن طريق الشبكات واستحداث وتنفيذ إطار عمل للتنمية الإحصائية الأفريقية وإنشاء آليات للتنسيق والمواءمة. [عُدل النص ليعكس نص الفقرة القديمة ١٤-٢٥ (أ)، الذي يقترح نقله إلى هنا. وأحكام قرار اللجنة ٧٩٠ (د-٢٩)].

الإنجازات المتوقعة

١٤-١٠ تشمل الإنجازات المرتقبة زيادة في عدد سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر التي تضعها وتنفذها بلدان المنطقة، وتحسن قدرة الدول الأعضاء على وضع السياسات الاقتصادية والإدارة الاقتصادية، **ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمساهمة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإعداد ورقات استراتيجية القضاء على الفقر، وتوافر البيانات الاحصائية المحسنة والموثوقة في**

الوقت المناسب من أجل اتخاذ قرارات فعالة (يقترح نقل الجزء الأخير عن الفقرة ١٤-٢٦). [عُدل النص ليعكس الإعلان الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المبادرة الأفريقية الجديدة وقرار اللجنة ٨٣٢ (د- ٣٣) والإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي].

مؤشرات الإنجاز

١٤-١١ سيكون من بين مؤشرات الإنجاز حصر السياسات والاستراتيجيات الخاصة التي اعتمدتها الدول الأعضاء وأسهمت في اطراد النمو نتيجة لأنشطة الدعوة التي تضطلع بها اللجنة، وعدد البلدان التي وضعت ونفذت سياسات واستراتيجيات لمكافحة الفقر بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ **وعدد الأنشطة المضطلع بها من جانب اللجنة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجال تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإعلان أبوجا؛ وعدد المنتديات المتصلة بأفرقة التعلم المعنية بورقات استراتيجية الحد من الفقر؛ وعدد البلدان التي حسنت نظمها الإحصائية الوطنية، بحيث يسمح بجمع ونشر بيانات إحصائية موثوقة وذات صلة في الوقت المناسب، واستخدام وسائل متطورة وحديثة في نشر البيانات** [نقلت من الفقرة ١٤-٢٧، وعُدلت لتعكس الإعلان الوزاري بشأن المبادرة الأفريقية الجديدة؛ وإعلان أبوجا؛ والإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقرار اللجنة ٧٩٠ (د-٢٩)].

البرنامج الفرعي ٢
تشجيع التجارة وتعبئة الأموال لأغراض التنمية

الاستراتيجية

١٤-١٣ شعبة الإدارة والمالية هي المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وسيجري اتباع الاستراتيجية التالية:

(أ) في مجال التجارة والتعاون، ستركز الجهود التي سيجري الاضطلاع بها على تزويد الدول الأعضاء بتحليل للمسائل المتصلة بالتجارة يستند إلى بحوث جيدة، وتعزيز التجارة فيما بين بلدان المنطقة والتجارة العالمية. وسيستهدف الجهد التحليلي والعملي أمورا منها تسليط الضوء على الفرص والتحديات المصادفة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتعزيز المهارات التفاوضية والموقف التفاوضي لأفريقيا في التجارة الدولية، وتحديد عناصر القدرة التنافسية التي ستعجل بمشاركة أفريقيا في التجارة الدولية. وستُعالج بصفة مستمرة المسائل المتصلة بالتغيرات والتحديات العالمية، وخاصة اتفاقات منظمة التجارة العالمية والترتيبات المتفق عليها بين بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، والاتحاد الأوروبي، والتي حلت محل اتفاقية لومي الرابعة، وآثار تلك الاتفاقات والترتيبات على الاقتصادات الأفريقية والتكامل بين بلدان المنطقة. **وسوف تقدم المساعدة التقنية للبلدان الأفريقية لتمكينها من المشاركة بفعالية في تلك المفاوضات، وخاصة في الميادين التالية: إعداد الدراسات المتخصصة والتحليلية لدعم مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية؛ ودعم البلدان الأفريقية في الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (٢٠٠٣)؛ ودعم المجموعة الأفريقية بمنظمة التجارة العالمية في جنيف؛ وإعداد برنامج للدعم التقني وبناء القدرات بالتعاون مع المنظمات ومعاهد البحث الأخرى.** [عُدل النص ليعكس الإعلان الوزاري المعني بتمويل التنمية الذي اعتمده مؤتمر وزراء المالية الأفارقة في دورته الثامنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠].

(ب) وفي مجال تعبئة الأموال لأغراض التنمية، سيجري بصفة مستمرة تحليل الآثار التي تلحق بالبلدان الأفريقية نتيجة للتطورات الطارئة على النظام المالي الدولي كما سيجري توفير محفل لمقرري السياسات الأفارقة لتمكينهم من بلورة رؤاهم فيما يتعلق بمسائل التمويل الدولي. **وسوف تقدم المساعدة للدول الأعضاء فيما تضطلع به من إجراءات في**

نطاق متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. وستقدَّم المساعدة أيضا لزيادة دور التمويل الصغير في تنمية القطاع الخاص، وفي دعم تقييم الاحتياجات في مجال تطوير أسواق رأس المال وأسواق الأوراق المالية في أفريقيا، وفي تعزيز إصلاح القطاع المالي لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وتعبئة المدخرات المحلية لأغراض التنمية. وستُجرى دراسات ومؤتمرات وحلقات عمل للإسهام في تحليل ومناقشة مشكلة الديون الأفريقية وآثارها على التنمية في أفريقيا؛ [عُدل النص ليعكس الإعلان الوزاري المعني بتمويل التنمية]**.**

~~(ج) وفي مجال تنمية القطاع الخاص ستُعزَّز قدرة البلدان الأفريقية على المنافسة عن طريق تشجيع السياسات والإجراءات التي تسهم في تنويع اقتصاد المنطقة، وبخاصة عن طريق الخصخصة والتنمية الصناعية. وستشمل الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال تيسير تبادل المعلومات وخبرات النماذج الناجحة لتنمية القطاع الخاص في إطار للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك تسهيل التواصل بين المؤسسات الأفريقية والآسيوية ومؤسسات أمريكا اللاتينية. كما ستركز الجهود على تدعيم الصلات بين مجتمعات الأعمال التجارية ودوائر البحوث لتعزيز استجابتها لدعم القطاع الخاص في أفريقيا.~~ [عُدل النص ونُقل إلى الفقرة ١٤-٢١ (ج)].

(ج) وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية سيجري تحليل المسائل المتصلة بالحالة الخاصة لتلك البلدان دعما لتنميتها، **مع مراعاة الميادين التي تحظى بأولوية في برنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١. وفي هذا الصدد،** ~~ستُقدَّم المساعدة في مواءمة ترتيبات التعاون الإقليمي مع شروط النظام التجاري العالمي، ودعم الجهود المبذولة في سبيل الإصلاح الاقتصادي~~ **من أجل تعزيز القدرة المؤسسية لأقل البلدان الأفريقية نموا في مجال الإدارة الاقتصادية،** وزيادة كفاءة تعبئة واستخدام الموارد **لأغراض التنمية،** وتشجيع التجارة ~~والاستثمار~~ داخل المنطقة. [عُدل النص ليعكس إعلان وبرنامج عمل بروكسل].

الإنجازات المتوقعة

١٤-١٤ ستشمل الإنجازات المرتقبة زيادة تعبئة الموارد المالية للتنمية في أفريقيا، **من خلال تعزيز القدرات المؤسسية لأقل البلدان في مجال الإدارة الاقتصادية،** وزيادة التجارة والاستثمار، وإحراز المزيد من النجاح في المفاوضات التجارية الجارية في سياق متابعة المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية؛ وتحسين إدارة الديون في البلدان الأفريقية. [عُدل النص ليعكس إعلان وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان].

مؤشرات الإنجاز

١٤-١٥ ستشمل مؤشرات الإنجاز اعتماد سياسات وتدابير من التي دعت إليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأدت إلى زيادة قدرة البلدان الأفريقية على المنافسة في التجارة الدولية، وتحقيق زيادة كبيرة في التدفقات المالية إلى بلدان المنطقة وخفض الديون، **وعدد أنشطة المساعدة التقنية لدعم تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا،** ~~وخاصة ديون أقل البلدان نموا~~؛ وعدد البلدان التي اعتمدت سياسات للاستثمار وتحرير التجارة تتضمن إلغاء الحواجز المادية وغير المادية. [عُدل ليعكس إعلان وبرنامج عمل بروكسل]**.**

~~البرنامج الفرعي ٣~~
~~تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة~~

البرنامج الفرعي ٣
تعزيز التنمية المستدامة

البرنامج الفرعي ٤
تعزيز إدارة التنمية

الهدف

١٤-٢٠ تكمن أهداف هذا البرنامج الفرعي في تعزيز قدرات القطاع العام على تحقيق إدارة فعالة؛ وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني على المشاركة في عملية التنمية والإدارة، **واستحداث برامج وقواعد ومبادئ توجيهية للإدارة الاقتصادية وتدبير الشركات في أفريقيا في سياق تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.** [عُدل ليعكس قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٨٣٧ (د- ٣٤)].

الاستراتيجية

١٤-٢١ تقع مسؤولية هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة إدارة التنمية. وستتبع الاستراتيجية التالية:

(أ) في مجال المشاركة الشعبية - سينصب التركيز الرئيسي على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لجهات المجتمع المدني الفاعلة على الصعيد الوطني لوضع برامج ذات أثر هادف - في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في أفريقيا وإدارتها وتقييمها، وعلى تعزيز قدرات هذه الجهات على التحليل والدعوة في مجال السياسات العامة. وتشمل وسائل بناء القدرات المحددة حتى الآن عقد حلقات تدريبية وحلقات عمل في مجال الربط الشبكي؛ وتقديم المساعدة التقنية والدعم الاستشاري، وإدماج الأعمال المتصلة بمنظمات المجتمع المدني في التيار الرئيسي لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتيسير تبادل الخبرات بين منظمات المجتمع المدني في أفريقيا من خلال عقد منتديات إقليمية ودون إقليمية. وستجرى دراسات أساسية لوضع مؤشرات لتقييم ورصد مشاركة منظمات المجتمع المدني في برامج التنمية؛

(ب) وفي مجال إدارة القطاع العام يوجه الاهتمام نحو تعزيز سياسات وتدابير لتنشئة دولة قادرة من خلال أنشطة ترمي إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية والإدارية للقطاع العام من أجل توفير خدمات أساسية على نحو يحقق الكفاية والفعالية من حيث التكلفة وتعزيز الأساليب المتعارف عليها لتقديم خدمات القطاع العام في أفريقيا والمساءلة بشأنها. وإدراكا لأثر الإدارة على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، تركز الجهود على تطوير العمليات المؤسسية لاتخاذ خطوات إرشادية ولوضع مؤشرات سليمة لرصد التقدم المحرز نحو وضع قواعد للإدارة في الميادين الرئيسية قوامها الشفافية والمساءلة، ~~لا سيما في ميدان إدارة الشؤون الإدارية~~ **بما في ذلك التمثيل السياسي والقدرات المؤسسية والإدراة الاقتصادية وتدبير الشركات.** كما أن الأنشطة ستتناول مسائل مثل سيادة القانون وإنفاذه وتثقيف مديري القطاع العام عن بُعد وتوفير التدريب للبرلمانيين على إدارة أجهزة الحكم بشكل قوامه الشفافية والمساءلة، وذلك في ظل التعاون مع الدول الأعضاء التي قد تطلب هذا التدريب. [عُدل النص ليعكس الإعلان الوزاري للجنة بشأن المبادرة الأفريقية الجديدة].

(ج) وفي مجال تنمية القطاع الخاص سُتعزَّز قدرة البلدان الأفريقية على المنافسة عن طريق تشجيع السياسات والإجراءات التي تسهم في تنويع اقتصاد المنطقة، وبخاصة عن طريق الخصخصة والتنمية الصناعية [نقلت من الفقرة ١٤-١٣ (ج) القديمة]. وإدراكا للدور المتزايد الذي يضطلع به القطاع الخاص في تنمية أفريقيا، سوف تركز الأنشطة على سبل تشجيع الأشكال الجديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص دعما لتنمية القطاع الخاص ولتحسين الإدارة

الاقتصادية وتدبير الشركات بوصفهما عاملين حاسمين في مواجهة التحديات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وسيجري التركيز على معالجة المسائل المتعلقة بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات واستحداث القواعد والمبادئ التوجيهية للإدارة الاقتصادية وتدبير الشركات. [أضيفت ليعكس مقرر اللجنة بشأن برنامج العمل والأولويات المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، (*E/2001/39*) المرفق الأول].

الإنجازات المتوقعة

١٤-٢٢ تتضمن الإنجازات المرتقبة تعزيز الوعي بأهمية شراكة القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية والحكم القائم على الشفافية والمساءلة ووضع المعايير والمدونات والمؤشرات ذات الصلة لرصد **الإدارة الاقتصادية وتدبير الشركات على النحو المتوخى في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا**؛ وتعزيز الشعور بالمسؤولية والملكية والمساءلة والشفافية في إدارة القطاع العام؛ وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني على المشاركة في العمليتين الديمغرافية والبيئية في المنطقة؛ وتيسير عمليات التفاعل بين القطاعين العام والخاص والقطاع غير الحكومي.[معلومات مستوفاة تمشيا مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا].

مؤشرات الإنجاز

١٤-٢٣ تشمل مؤشرات الإنجاز: حصر المؤسسات الخاصة بدعم مساءلة موظفي القطاع العام، والتي أنشأتها البلدان أو عززتها بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والزيادة في عدد البلدان التي تقوم باتخاذ إجراءات لتحسين الشفافية تسفر عن تقديم تقارير متواترة عن الموارد العامة واستخدامها على نحو أفضل؛ **ومدى اعتماد الدول الأعضاء مدونات لقواعد الإدارة الاقتصادية وتدبير الشركات** واعتماد استنتاجات أو توصيات يتفق بشأنها من أجل زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني في عمليتي التنمية والإدارة نتيجة لتعزيز الحوار بين كبار موظفي القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء. [عُدل النص ليعكس البيان الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المبادرة الأفريقية الجديدة].

البرنامج الفرعي ٥
تسخير المعلومات لأغراض التنمية

الاستراتيجية

١٤-٢٥ وتضطلع شعبة خدمات المعلومات الإنمائية بمسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي. وستتبع الاستراتيجيات التالية:

~~(أ) في ميدان التنمية الإحصائية سيركز الاهتمام على تعزيز الهياكل الأساسية والقدرات الإحصائية على جمع البيانات، ومعالجتها وتحليلها ونشرها في أفريقيا. وتشمل الأنشطة ذات الصلة مواءمة وتنسيق البرامج والأساليب والمفاهيم والمعايير؛ ووضع نظم معلومات وطنية ودون إقليمية وإقليمية والربط فيما بينها عن طريق الشبكات؛ [يقترح نقل هذا النص إلى الفقرة الفرعية الجديدة ١٤-٩ (ج)].~~

(أ) ~~(ب)~~ وفي مجال تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية - تركز الجهود على تقديم المساعدة للدول الأعضاء لتطوير هياكلها الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات ووضع خططها في هذا الشأن، وكذلك نظم الاتصالات الإقليمية من أجل تبادل المعلومات داخل أفريقيا ومع باقي أنحاء العالم. وسيتم ذلك من خلال إقامة هياكل أساسية مناسبة لزيادة تسهيل وصول المجتمعات المحلية إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتشمل النشاطات الأخرى تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا سيما في القطاعات الرئيسية، مثل القطاعين الاجتماعي والاقتصادي وقطاعات الصحة، والتعليم (كالتعليم عن بُعد والتعليم من خلال شبكة الإنترنت وبناء شبكات مدرسية) والتجارة الإلكترونية وتطوير المضمون مع التركيز على بناء القدرات على تنظيم المعلومات وإدارتها

وتحديد مصدرها في مجال التنمية في أفريقيا على الصعيد العالمي وسيجري توفير المساعدة من أجل تعزيز دور المذياع باعتباره وسيلة رئيسية وأيسر الوسائل المتاحة في المجتمعات المحلية للحصول على المعلومات؛

(ب) ~~(ج)~~ وفي مجال المعلومات الجغرافية يركز الاهتمام على رفع مستوى الوعي بأهمية ~~نظم~~ **البنى التحتية** للمعلومات الجغرافية الوطنية **والإقليمية** بغية تشجيع الحكومات والمجتمعات الأفريقية على القيام بتنسيق الموارد من أجل ~~توظيف الأموال في~~ إنتاج البيانات الأرضية والمحافظة عليها وإدارتها ونشرها واستعمالها، ~~وكذلك تعزيز وضع مجموعات بيانية ومعايير بيانية موحدة~~ لإتاحة المعلومات **الجغرافية** الهامة للحكومات ~~ولعامة الجمهور~~ **لاتخاذ قرارات فعالة ولعامة الجمهور لتمكينه من المشاركة في العملية.** ~~وتقدم المساعدة، في هذا السياق، إلى الدول الأعضاء لإقامة هياكل أساسية وطنية للمعلومات الجغرافية تلبي على نحو فعال احتياجات~~. **وستشجع الدول الأعضاء على وضع قاعدة متسقة أو مجموعات من البيانات الأساسية تستند عليها مجموعات البيانات المواضيعية** لمختلف القطاعات الإنمائية، مثل الموارد الطبيعية والبيئة والأمن الغذائي وإصلاح الأراضي والهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، والمستوطنات البشرية والصحة والتعليم والطاقة والسياحة. **وسيوجه الاهتمام أيضا إلى تشجيع استحداث نظم للبيانات المساعدة لتيسير الاطلاع على موارد المعلومات الجغرافية المتبادلة على الصعيد الإقليمي والعالمي، وتسهيل نشر المعلومات والمعارف الجغرافية. وفي هذا السياق، ستقدم المساعدة للدول الأعضاء لاستحداث سياسات وطنية مناسبة ومعايير وترتيبات للتنسيق في مجال المعلومات الجغرافية، وسيستعمل مدخل موحد بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يتيح منفذا واحدا إلى مراكز تبادل المعلومات ومداخل الدول الأعضاء والجهات الإقليمية والعالمية الشريكة على الإنترنت.** [أضيفت لتعكس قرار اللجنة بشأن برنامج العمل والأولويات المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، (*E/2001/39*)، المرفق الأول)].

(ج) ~~(د)~~ وفي ميدان تطوير المكتبات - ستقدم مساعدة لإقامة شبكة للمكتبات ومراكز المعلومات في الدول الأعضاء؛ ولبناء قدرات لإدارة المعلومات في المنطقة وتعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في ميدان تطوير المكتبات.

الإنجازات المتوقعة

١٤-٢٦ تشمل الإنجازات المرتقبة زيادة ربط البلدان الأفريقية بشبكة الإنترنت وزيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال ~~وتوافر البيانات الإحصائية المحسنة والموثوقة في الوقت المناسب من أجل اتخاذ قرارات فعالة~~ **[**يقترح نقل العبارة إلى الفقرة ١٤-١٠**] وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على استعمال نظم المعلومات الجغرافية في مختلف قطاعات الاقتصاد.** ***[***عُدل النص ليعكس قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن برنامج العمل والأولويات المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، (*E/2001/39*)، المرفق الأول].

مؤشرات الإنجاز

١٤-٢٧ تشمل مؤشرات الإنجاز حصر خطط أو استراتيجيات الهياكل الوطنية الأساسية للمعلومات والاتصالات التي اعتمدتها البلدان الأفريقية؛ والزيادة في عدد الجهات المضيفة للإنترنت والبلدان التي لها وصلات مباشرة؛ ~~وعدد البلدان التي كان من الممكن أن تحسِّن شبكاتها الإحصائية، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مما يسمح بجمع ونشر بيانات موثوقة في الوقت المناسب؛~~ [يُقترح نقلها إلى الفقرة ١٤-١١]؛ **وزيادة في عدد البلدان التي تضع سياسات ومعايير للمعلومات الجغرافية.** ***[***عُدل النص ليعكس قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن برنامج العمل والأولويات المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، (*E/2001/39*)، المرفق الأول].

البرنامج الفرعي ٦
تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين

الهدف

١٤-٢٨ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي في المنطقة، مع التركيز بصورة أساسية على المسائل المتعلقة بالسياسات وتنمية الهياكل الأساسية والخدمات المتصلة بها في قطاعات النقل والاتصالات والمناجم والطاقة وموارد المياه، **وذلك بمراعاة دخول الصك التأسيسي للاتحاد الأفريقي حيز النفاذ، فضلا عن قرار قمة منظمة الوحدة الأفريقية ذي الصلة الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠١.** أما المسائل الفنية التجارية والمالية والمتعلقة بالاستثمار فتعالج في البرنامج الفرعي ٢، المعنون تشجيع التجارة وتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية. [عُدل ليعكس قرار منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بتنفيذ الاتحاد الأفريقي].

الاستراتيجية

١٤-٢٩ يعهد بمسؤولية البرنامج الفرعي إلى شعبة التعاون والتكامل الإقليميين. وستتبع الاستراتيجية التالية:

(أ) في مجال الجوانب المتعلقة بالسياسات والجوانب المؤسسية للتعاون والتكامل الإقليميين - سيولي البرنامج عناية خاصة **تصميم** أنشطة ~~التي نفذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقي ضمن إطار أمانة مشتركة أنشئت بموجب قرار اتخذه مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٨٩، لتوفير الدعم التقني والمؤسسي لإنشاء جماعة اقتصادية أفريقية، بينما دخلت عملية تنفيذ معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية مرحلتها الثانية التي تركز على~~ **لدعم تنفيذ الصك التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وستركز هذه الأنشطة، التي سيضطلع ببعضها في الإطار التعاوني للأمانة المشتركة، باشتراك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، على بناء المؤسسة لدعم إنشاء الاتحاد الأفريقي والمسائل المواضيعية القطاعية مثل** تثبيت الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتعزيز التكامل القطاعي على الصعيدين الإقليمي والقاري في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والمال والتمويل والنقل والاتصالات. وبالإضافة إلى الترتيبات المؤسسية، ستتم مواءمة السياسات الوطنية والإقليمية لدعم التكامل الإقليمي ولخلق وصلة بينية متينة بين عملية التكامل الإقليمي وضرورة المشاركة بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي. وستُجرى أبحاث ودراسات تحليلية لرصد حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا. [عدل ليعكس مقرر منظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنفيذ الاتحاد الأفريقي].

(ب) في مجال التنمية واستخدام الموارد المعدنية ومصادر الطاقة بما فيها الطاقة الشمسية - سيتم التركيز على تقديم المساعدة للدول الأعضاء في اعتماد السياسات الهادفة إلى تسخير الموارد المعدنية وموارد الطاقة الضخمة المتوفرة لديها، من خلال التعاون الإقليمي الفعّال. وبالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والقطاع الخاص، سوف تركز الاستراتيجية على بناء القدرات والاستخدام المشترك للهياكل الأساسية وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في قطاع المناجم سعيا لتحسين قدرة أفريقيا على التنافس في التجارة الدولية؛

(ج) في مجال تنمية موارد المياه وإدارتها - سيتم تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء وإلى منظماتها الحكومية الدولية لمعالجة المشاكل والتحديات المتصلة بتخلف قطاع الموارد المائية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وسيتركز الاهتمام على تعزيز منظمات أحواض الأنهار/البحيرات الموجودة وتوطيد التعاون بين الدول من

خلال إقامة آليات لهذا التعاون في الأماكن التي لا توجد فيها، لاستغلال موارد المياه العابرة للحدود؛ وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجالات تنمية الموارد المائية والري والمرافق الصحية وتوفير المياه النظيفة؛

(د) في مجال تنمية النقل والاتصالات - سيتم دعم التكامل المادي في أفريقيا عن طريق تسهيل إنشاء نظام نقل فعال ومأمون ومعقول وجيِّد الإدارة. وستركز الأنشطة على تنفيذ إطار العمل الذي اعتمده وزراء النقل والاتصالات الأفريقيون في عام ١٩٩٧ لبناء شبكات تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث تكلفة النقل في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين، **وكلما كان مناسبا في إطار مسار المستقبل الذي سيعتمد في اجتماعهم الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض النهائي لعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا**. وسيتم التركيز على الإصلاحات في مجال السياسات، وبناء القدرات، وقضايا تدهور البيئة المتصلة بالسلامة والأمن؛ ونظم إدارة المعلومات، بما فيها خدمات التسويق والترويج. ومن المتوقع في هذا السياق زيادة توطيد الشراكة مع الجماعات الاقتصادية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى. [عدلت لتعكس مقرر الدورة الثانية عشرة لمؤتمر وزراء النقل والاتصالات الأفارقة المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢]

الإنجازات المتوقعة

١٤-٣٠ تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) ~~إحراز تقدم كبير على كل من الصُعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي في وضع الترتيبات المؤسسية أو التنفيذية المختلفة اللازمة لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية~~؛ **تعزيز القدرة المؤسسية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لصياغة سياسات وبرامج من أجل تعزيز استدامة عملية التكامل الإقليمي وتنفيذها وإحراز تقدم جوهري في تنفيذ الاتحاد الأفريقي**؛ (ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على صوغ السياسات العامة ووضع البرامج اللازمة لاستغلال الموارد المعدنية وموارد الطاقة على نحو فعال؛ (ج) زيادة استخدام الموارد المائية العابرة للحدود بشكل فعال ومتجانس فضلا عن تعزيز القدرة على إدارة الموارد المائية في الدول الأعضاء؛ (د) تنفيذ إطار العمل الذي اعتمده مؤتمر وزراء النقل والاتصالات الأفريقية تنفيذا فعليا؛ وإطار **مسار المستقبل**.[عدلت لتعكس مقرر منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بتنفيذ الاتحاد الأفريقي].

مؤشرات الإنجاز

١٤-٣١ تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي **صاغت برامجا ونفذتها ~~المؤسسات والترتيبات التي أنشأتها الدول~~** الأعضاء لتعزيز التعاون والتكامل ~~في إطار جهودها لتنفيذ أحكام ميثاق الجماعة الاقتصادية الأفريقية~~؛ **(ب) زيادة في عدد ترتيبات التعاون القطاعية داخل كل من الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بين الدول الأعضاء؛ (ج) عدد مجالات السياسات العامة التي اعتمدت فيها الدول الأعضاء تدابيرا لتقليل أو إزالة الحواجز التي تعيق التعاون والتكامل الإقليميين؛ (د) عدد الأنشطة المشتركة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي لدعم تنفيذ الصك التأسيسي للاتحاد الأفريقي**؛ ~~(ب) الخطوات المحددة التي اتخذها الدول الأعضاء لمواءمة السياسات العامة واعتماد برامج للاستغلال المشترك للموارد المعدنية وموارد الطاقة؛ (ج) عدد ما تم إنشاؤه و/أو تعزيزه من المنظمات المعنية بأحواض الأنهار والبحيرات ومدى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدارة الموارد المالية (د)~~؛ (هـ) **زيادة في النتائج الإيجابية لتنفيذ إطار العمل المتعلق بالنقل والاتصالات**

وإطار مسار المستقبل؛ و (و) حصر السياسات والبرامج المتعلقة بتنمية الموارد في مختلف القطاعات التي اعتمدتها البلدان بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. [عدلت لتعكس مقرر منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بتنفيذ الاتحاد الأفريقي].

البرنامج الفرعي ٨
دعم أنشطة التنمية دون الإقليمية

الهدف

١٤-٣٦ يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي في تعزيز المواءمة بين السياسات الوطنية في مختلف القطاعات لدعم جهود التكامل ~~على الصعيد دون الإقليمي~~، **الرامية إلى توحيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الإطار العام للاتحاد الأفريقي** وتسهيل ~~اعتماد وتنفيذ البرامج وتحقيق التكامل بين الأنظمة الاقتصادية الوطنية~~ بلوغ الأهداف التي وضعتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. [عدلت لتعكس مقرر منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بتنفيذ الاتحاد الأفريقي؛ والإعلان الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المبادرة الأفريقية الجديدة].

الاستراتيجية

١٤-٣٧ ستقوم المراكز الإنمائية دون الإقليمية الخمسة التي توجد مقارها في طنجة (المغرب) بالنسبة لشمال أفريقيا، ونيامي (النيجر) لغرب أفريقيا، وباوندي (الكاميرون) لوسط أفريقيا، وكيغالي (رواندا) لشرق أفريقيا، ولوساكا (زامبيا) لجنوب أفريقيا بتنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وسوف تعزز المراكز الإنمائية دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التعاون والتكامل وتسهل التواصل وتبادل المعلومات بين شركاء التنمية من القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتوفر الخدمات الاستشارية التقنية من أجل بناء المؤسسات وإصلاح السياسات **دعما لعملية منتدى التنمية الأفريقي بالإضافة إلى الأطر الأخرى التي أنشأتها الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي.** وكذلك سوف تعقد هذه المراكز منتديات بشأن السياسات العامة لجمع ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات القطاع الخاص لمناقشة ~~مشاكل التنمية الإقليمية وفرصها المستقبلية~~. **استراتيجيات وبرامج التنمية دون الإقليمية في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.** وسوف تتعاون المراكز الإنمائية دون الإقليمية، في معرض اضطلاعها بهذه الأنشطة مع المنظمات والمؤسسات المعنية بالتنمية القائمة في المناطق دون الإقليمية **الخاصة بكل منها** ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل في مختلف المناطق دون الإقليمية ووكالات التنمية الثنائية التي تمارس أنشطتها في مختلف المناطق. وسيعمل كل مركز في منطقته على تنفيذ الأنشطة المصممة خصيصا لملاءمة أولويات وظروف المناطق دون الإقليمية كل على حدة. وسينتج عن ذلك اعتراف أكبر بدور ومسؤولية كل مركز إنمائي دون إقليمي في تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي النتائج التي سيتم تحقيقها. [عدل النص ليعكس مقرر منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بتنفيذ الاتحاد الأفريقي؛ والإعلان الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المبادرة الأفريقية الجديدة].

الإنجازات المتوقعة

١٤-٣٨ تشمل الإنجازات المتوقعة زيادة قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجالي وضع السياسات وإدارة البرامج. **وعملية التكامل الأفريقي التي دعا إليها الصك التأسيسي للاتحاد الأفريقي.** [عدلت لتعكس مقرر منظمة الوحدة الأفريقية المتعلق بتنفيذ الاتحاد الأفريقي].

مؤشرات الإنجاز

١٤-٣٩ تشمل مؤشرات الإنجاز حصر البروتوكولات والمعايير والقواعد المتعلق بالتكامل والتي تعتمدها وتنفذها الدول الأعضاء على المستوى دون الإقليمي وعدد منتديات الحوار المتعلق بالسياسات التي تعقدها المراكز الإنمائية دون الإقليمية وعدد الأنشطة **المشتركة التي تضطلع بها وكالات منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.** [عدلت لتعكس الإعلان الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المبادرة الأفريقية الجديدة].

[سيتوقف إدراج هذا البرنامج الفرعي الجديد المقترح على إقرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للبرنامج الفرعي في دورتها المقررة في أيار/مايو ٢٠٠٢].

البرنامج الفرعي ٩
التخطيط الإنمائي والإدارة

الهدف

١٤-٤٠ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو المساهمة في تعزيز المهارات التقنية والتحليلية للخبراء في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء التي تؤدي المهام الأساسية للتخطيط الاقتصادي الاستراتيجي والإدارة. وهذا يعكس الاعتراف بأن البلدان الأفريقية تحتاج إلى أن يكون لديها جمهور هام من الخبراء المهرة وذوي المعرفة في السياسات الاقتصادية والإدارة في قطاعيها العام والخاص لمواجهة تحديات الحد من الفقر والتحول الاقتصادي وإنشاء إطار تنظيمي سليم وفعّال والمحافظة عليه لدعم عملية الانتقال من اقتصاد تهيمن عليه الدولة إلى اقتصاد السوق في المنطقة.

الاستراتيجية

١٤-٤١ تقع المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي على المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. والعناصر الأساسية للاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج الفرعي وستشمل تنظيم برامج دبلوم وشهادات بقدر الحاجة لتزويد كبار الموظفين وأولئك الذين في منتصف حياتهم الوظيفية من القطاعين العام والخاص من الدول الأعضاء بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات سياسات التنمية الحالية والناشئة في أفريقيا. وعند القيام بذلك، سيولى اهتمام خاص لوضع إطار تحليلي للتخطيط الاقتصادي الاستراتيجي والإدارة؛ وصياغة سياسات لتعميق إصلاحات السياسات الاقتصادية؛ وتحليل تكاليف ومزايا إنشاء إطار تنظيمي جديد لاقتصاد يتصدره القطاع الخاص؛ واستعراض ووضع نُهُج جديدة لتدابير لامركزية الحكومة.

الإنجازات المتوقعة

١٤-٤٢ تشمل الإنجازات المتوقعة زيادة القدرة على صياغة السياسات الإنمائية والإدارة الاقتصادية في قطاع الخدمات العامة في الدول الأعضاء وتنفيذها على الصعيدين الوطني والمحلي؛ وزيادة الوعي بين كبار الموظفين والموظفين الذين هم في منتصف مسارهم الوظيفي في القطاعين العام والخاص بتعقيدات وتحديات التحول الاقتصادي.

مؤشرات الإنجاز

١٤-٤٣ تشمل مؤشرات الإنجاز عدد كبار الموظفين الحكوميين والموظفين الحكوميين الذين هم في منتصف مسارهم الوظيفي المدربين في مجال التنمية الاقتصادية والإدارة؛ وتحسين الخبرة التقنية في القطاعين العام والخاص بالدول الأعضاء.

الولايات التشريعية

البرنامج ١٤
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

قرارات الجمعية العامة

~~٥٣/٩٠ تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات~~

٥٥/٢ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

٥٥/٢١٨ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

٥٦/٩٥ متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

٥٦/٢١٨ الاستعراض والتقييم النهائيان لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٣٧ (د-٣٤) وضع مبادرة أفريقية

البرنامج الفرعي ١
تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

~~٥٤/٢٣ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية~~

٥٦/١٧٧ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

~~٥٤/٢١١ تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية~~

٥٦/١٨٩ تنمية الموارد البشرية

~~٥٤/٢٣٢ تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر~~

٥٦/٢٠٧ تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، بما في ذلك الاقتراح القاضي بإنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٩٩٣/٥ نظام الحسابات القومية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٩٠ (د-٢٩) بناء القدرات لأغراض التنمية الإحصائية في أفريقيا

٨٣٢ (د-٣٣) فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٢
تعزيز التجارة وتعبئة التمويل لأغراض التنمية

قرارات الجمعية العامة

~~٥٤/١٩٨ التجارة الدولية والتنمية~~

٥٦/١٧٨ التجارة الدولية والتنمية

~~٥٤/١٩٩ إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية~~

٥٦/١٨٠ إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

~~٥٤/٢٠٣ العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا~~

٥٦/١٨٧ العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)

~~٢٠٤/٥٤ الأعمال التجارية والتنمية~~

١٨٥/٥٦ الأعمال التجارية والتنمية

~~٢٣١/٥٤ دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل~~

٢٠٩/٥٦ دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

٢١٠/٥٦ المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

٢٢٧/٥٦ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

البرنامج الفرعي ٣
تعزيز التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

~~٢٠١/٥٤ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية~~

١٨٢/٥٦ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

~~٢٠٨/٥٤ تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)~~

~~٢٢٣/٥٤ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا~~

١٩٦/٥٦ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

~~٢٢٤/٥٤ تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية~~

١٩٨/٥٦ مواصلة تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٠٥/٥٦ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

البرنامج الفرعي ٤
تعزيز الإدارة الإنمائية

قرارات الجمعية العامة

٢٠٢/٥٦ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

~~١٣٦/٤٩ الإدارة العامة والتنمية~~

٢١٣/٥٦ الإدارة العامة والتنمية

البرنامج الفرعي ٦
تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين

قرارات الجمعية العامة

~~٢٣٤/٥٤ أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها~~

٣٧/٥٦ أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

~~٩٤/٥٤ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية~~

٤٨/٥٦ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

البرنامج الفرعي ٧
تعزيز النهوض بالمرأة

قرارات الجمعية العامة

~~٥٤/١٤١ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين~~

٥٦/١٣٢ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ومنهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

~~٥٤/٢١٠ دور المرأة في التنمية~~

٥٦/١٨٨ دور المرأة في التنمية

البرنامج الفرعي ٨
دعم الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

قرارات الجمعية العامة

~~٥٤/٢٣٤ أسباب الصراعات في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها~~

٥٦/٣٧ أسباب الصراعات في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

٥٦/٣٩ التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

البرنامج الفرعي ٩
التخطيط الإنمائي والإدارة

قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٢٧ (د-٣٢) ترشيد ومواءمة المؤسسات التي ترعاها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا